الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في ظل الحكم العسكري الفرنسي ١٨٣٠-١٨٧٠

م. د. صدام عطية مضحي المجمعي

وزارة التربية

مديرية تربية صلاح الدين

قسم تربية الاسحاقي

الملخص

مارست فرنسا بعد احتلالها للجزائر عام ١٨٣٠ سياسة جائرة مست حياة المواطنين بصورة مباشرة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بهدف تكريس وجودها العسكري والسياسي والاقتصادي، وعملت على استنزاف الاقتصاد الجزائري بمصادرة أملاك الأوقاف والاستحواذ على أجود وأفضل الأراضي الجزائرية، وذلك بشرعنة القوانين واعتمادها وانتهاجها بطريقة متسلسلة، فضلًا عن سلب ونهب الممتلكات الجزائرية، وجعل الجزائر سوقًا للصادرات الفرنسية، ومصدرًا رئيسًا للمواد الأولية للواردات، كل تلك السياسة ادت إلى إفقار الشعب الجزائري الذي أصبح من اشد الشعوب فقرًا في بلادهم، واُغتصبت أراضيهم وأُهينوا في وطنهم، مما ادى بالكثير منهم إلى الهجرة ومغادرة بلادهم بحثًا عن لقمة العيش والحياة الكريمة.

الكلمات المفتاحية: فرنسا، الجزائر، الأراضي، الضرائب، السياسة، الاستعمار.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 35, Feb 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

Economic conditions in Algeria under French military rule

1830-1870

Dr. Saddam Attia Mudhi Al-Majmai
Ministry of Education
Salah Al-Din Education Directorate
Ishaqi Education Department

Abstract

After the occupation of Algeria in 1830, France practiced an unfair policy that affected the lives of citizens directly in the economic, political and social fields, with the aim of consolidating its military, political and economic presence, and worked to drain the Algerian economy by confiscating endowment properties and acquiring the finest and best Algerian lands, by legitimizing and adopting laws. And it was pursued in a sequential manner, in addition to looting and plundering Algerian property, and making Algeria a market for French exports, and a major source of raw materials for imports. Some of them emigrate and leave their countries in search of a living and a decent life.

Keywords: France, Algeria, Lands, Taxes. Politics.

المقدمة:

كانت للسياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠-١٨٧٠، أهمية بالغة ومؤثرة؛ كونهَا مثلت أولوية لدى المُستعمر الفرنسي، وعكست أهدافهُ وأطماعهُ الحقيقية لاحتلال الجزائر؛ لأنّهَا شكلت مفصلًا مهمًا في حياة الجزائريين ومعاناتهم في تلك المُدة، ولذلك كان هدف هذه الدراسة الوقوف على السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، فضلًا عن التعرف على مُعاناة الجزائريين من تلك السياسة التي فرضتها على الجزائريين، ولاسيما فيما يخص موضوع الضرائب، والتي أدت إلى المزيد من الفقر والعوز، ممّا انعكس سلبًا على حياة الفلاح والعامل الجزائري البسيط.

وتمَّ اختيار موضوع الدراسة والموسومة بـ: (الاوضاع الاقتصادية في الجزائر في ظل الحكم العسكري الفرنسي١٨٣٠-١٨٧٠)، لتسليط الضوء على تلك السياسة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الجزائريين، وقد تضمنت الدراسة عدة محَاور، ومنها موضوع: مُصادرة أملاك الجزائريين، ولاسيما أملاك الأوقاف والمساجد، وأوقاف الأولياء والأَشراف والزوايا، وكذلك مُصادرة الأراضي الزراعيَّة للقبائل المُنتفضة ضدَّ المُستعمر الفرنسي، ناهيك عن فرض الضرائب بأنواعهَا الدينيَّة مثل: الحكر والزكاة، وغير الدينيَّة مثل: ضريبة المساكن، كذلك تمَّ التطرق للسياسة التجارية الفرنسية، ولاسيما تجارة الحبوب، وبيان وضع الصادرات والواردات بين فرنسا والجزائر، لتجعل فرنسا من الجزائر فيما بعد سوقًا لمنتوجاتهَا المُختلفة، وذلك برفع التعرفة الكمركيَّة بين البلدين.

واعتمدت الدراسة على عدة مصادر مهمة أغنت الدراسة بالمعلومات المُهمة، وأبرزها كتاب: حمدان بن عثمان خوجة الموسوم بـ(المرأة) الذي يعد من المصادر المُهمة؛ كونهِ تطرق على أغلب الأحداث في تلك المُدة، وكتاب يحيى بو عزيز المُوسوم بـ(سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنيَّة الجزائرية)، والذي تناول سياسة فرنسا الاستيطانية عبر مُختلف المراحل، فضلًا عن المصادر الأخرى التي لا تقل أهمية عن هذه المصادر، والتي أثرت الدراسة بالمعلومات التاريخيَّة القيمة.

أَولًا: مصادرة أملاك الجزائريين:

أ- مصادرة أملاك الأوقاف:

انماز الحكم العثماني في الجزائر بكثرة الأوقاف، والتي كانت منتشرة في جمع الأراضي الجزائرية، التي تنوعت بين الأملاك العقارية وضمت العديد من الدكاكين والأفران والمطاحن والفنادق، والأراضي الزراعية التي ضمت العديد من البساتين والسواقي والأراضي المستعملة لزراعة الخضار والحبوب، وقد انتشرت تلك الأوقاف في المدن الكبرى مثل:

تلمسان، وقسنطينة، والجزائر[١] .

وكان الهدف من تلك الأوقاف أو المؤسسات الخيرية، هو هدف إنساني يرمي إلى تخفيف الفقر والمعاناة والجنوح والبؤس لدى ابناء المجتمع الجزائري، والتخفيف من ارتكاب الجريمة التي غالبًا ما تكون بسبب الفقر والجوع[٢] .

وتوزع الوقف عمومًا على مؤسسات خيرية، تكون عادةً ذات صفة دينية وشخصية وقانونية يكون لها وضع إداري خاص، ومن أشهر تلك المؤسسات:

١- الأوقاف الخاصة بالمساجد:

تعد أوقاف المساجد من أهم الأوقاف وأكثرها انتشارًا على العموم، وعادة ما يتم تقسيم دخلها وعوائدها على قسمين، الأول: يُبعث إلى فقراء مكة والمدينة المنورة في الحجاز، والثاني: يوزع على الفقراء والمحتاجين في مدن الجزائر كصدقات[٣] .

٢- أوقاف المسجد الأعظم:

كانت السمة البارزة في معظم المدن الكبرى للدولة العثمانية وجود جامع أعظم، أو جامع كبير، وهو تعبير يطلق على المسجد أو الجامع الأشهر في المدينة، إما لقدمه أو لسعته وحجمه[٤]، ولذلك المسجد أوقاف كبيرة في مدينة الجزائر بلغت أكثر من (٥٥٩) ملكية، وكانت تحت إشراف رئيس الإفتاء المالكي[٥] .

٣- أوقاف الأولياء والأشراف والزوايا:

كانت هذه الأوقاف منتشرة في مختلف المدن الجزائرية، وغالبًا ما تكون حول ضريح الأولياء الذين تقدم لهم الهبات والهدايا وتُحبس على الأملاك، ومن أشهر تلك الاضرحة ضريح الشيخ عبد الرحمن الثعالبي الذي قُدرت أوقافه بتسع وتسعين وقفًا[٦].

٤- الأوقاف المخصصة لسبيل الخير:

هي الأوقاف المخصصة لسبل الخير، وأهم نشاطاتها كانت مخصصة لإقامه الطرق وإصلاحها ومدّ القنوات للري، وإعانة المنكوبين والمحتاجين، وذوي العاهات، والاقامة وتشييد المدارس والمعاهد العلمية والزوايا وغيرها[٧].

٥- وضع الأوقاف تحت الحكم الفرنسي:

جاء في وثيقة استسلام الجزائر في ٥ تموز ١٨٣٠ بين القائد Di purmun (دي بورمون)[٨] والداي حسين ما نصُه **(حرية المعتقد بالدين الإسلامي، واحترام كل شيءٍ يرمز إليه، والمحافظة على أموال الأوقاف وعدم التعرض لها بسوء من قبل فرنسا)** [٩] .

وأصدرت الإدارة الفرنسية إلى الوحدات العسكرية أمرًا بمصادرة الأراضي التابعة لموظفي الدولة العثمانية وأعيانها، وعدّتها غنيمة حرب، حتى طال ذلك الطمع إلى السيطرة على الأراضي التي كانت موقوفة للحرمين في الجزيرة العربية، فأجاز قانون ٨ أيلول ١٨٣٠ بمصادرة الأملاك الوقفية والعثمانية جميعًا، وإعطائها للمهاجرين والمتعهدين الأوربيين إلى الجزائر[١٠] .

وصدر في ٩ أيلول ١٨٣٠ قرار من الحكومة الفرنسية يمنحها حق التصرف في الأملاك والأوقاف الدينية، بالتأجير وتوزيع الريوع على المستحقين، وقد استفادت السلطة الفرنسية من تلك الاموال بالنهب وصرفها على غير مستحقيها، فضلًا عن اثراء الموظفين الفرنسيين من تلك الاموال[١١] .

وعدَّ عدد من العسكريين الفرنسيين بقاء الأوقاف تحت سيطرة الجزائريين بأنّه يشكل خطرًا كبيرًا على فرنسا، باعتقادهم أنَّ تلك الاموال كانت تساعد الجزائريين على الثورة ضد فرنسا، وفعلًا كان ذلك الرأي صائبًا، لأنَّ أغلب الثورات الجزائرية انطلقت من الزوايا التي كانت تحصل على نسبة من أموال الأوقاف[١٢].

وعمدت فرنسا في ٣ كانون الأول عام ١٨٣٠ إلى السيطرة الكلية على الأوقاف، وقامت بتسليمها إلى عدة جهات منها:

١- أوقاف الطرق، وتم تسليمها إلى مصلحة الطرق والجسور بحجة ضعف الأمناء وعدم قدرتهم على إدارتها .

٢- أوقاف المساجد، تم السيطرة عليها بحجة أنَّ أموالها تنفق على أناس أجانب خارج البلاد، أي: أنَّ ابناء البلد لا يستفيدون منها.

٣- أوقاف العيون، وتم تسليمها لمهندسين فرنسيين؛ لأجل القيام عليها وأدارتها[١٣] .

وفاقت إيرادات الأوقاف في الجزائر الأربعين مليون فرنك، وهو ما يمثل نسبة ٦٦٪ من مجموع ايرادات الأملاك العقارية والزراعية، وتوالت صدور المراسيم والقرارات والمناشير واللوائح التي كان الهدف منها السيطرة على الأوقاف ونذكر منها(١٤):

١- مرسوم ٣١ تشرين الأول عام ١٨٣٨ الذي أطلق يد سلطة الاحتلال الفرنسي في الأوقاف.

٢- المنشور الملكي في ٢١ آب عام ١٨٣٩، والذي قسّم الأملاك على ثلاثة اقسام:

أ. الأملاك العائدة للدولة، وهي الأملاك والعقارات المحولة والتي تخص المصلحة العامة عن طريق قرارات تشريعية.

ب. الأملاك المستعمرة .

ج. الأملاك المحتجزة.

٣- مرسوم ٤ حزيران عام ١٨٤٣ والذي صادر أملاك الأوقاف جميعًا الخاصة بالمسجد الأعظم.

٤- قرار ٦ تشرين الأول عام ١٨٤٣ والذي ضم بصفة نهائية كل الأملاك الوقفية التابعة للزوايا والمساجد والمرابطين والمؤسسات الدينية والأضرحة والمقابر إلى أملاك الاحتلال الفرنسي.

ولم يترك الحكم العسكري الفرنسي في الجزائر من الأوقاف سوى بيت المال، والذي كان يهتم بأموال التركة وتصفية المواريث.

وكانت غاية وهدف الاستعمار من تصفية أموال الأوقاف ومصادرة الأملاك العامة هي أمرين(١٥):

الأول: إنَّ بقاء تلك الأملاك لدى المسلمين سيجعلهم أغنياء وبذلك سيغنيهم عن السلطة الحاكمة، وسيحول دون سيطرة الفرنسيين من امتلاك تلك الأملاك والتي ستجعلهم يستقرون في الجزائر.

ثانيًا: إنَّ بقاء المسلمين على أملاكهم، ولاسيما أملاك الأوقاف سيجعل منهم زعماء دينيين وسياسيين وقادة معارضين للوجود الفرنسي .

ويبدو أنَّ فرنسا علمت أهمية الأوقاف في الجزائر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والدينية، وأنَّها مصدر من مصادر نمو المساجد والمدارس والكتاتيب، فضلًا عن أنَّها كانت مصدرًا مهمًا للمعيشة بالنسبة إلى العلماء وطلبة العلم، وبذلك عملت فرنسا على تجفيف ذلك المصدر؛ لأضعاف المؤسسة الدينية وتجفيف منابع الجهاد ضد المحتل الفرنسي.

وأدت أحوال الوقف دورًا كبيرًا في تضامن المجتمع الجزائري وتوزيع ثرواته على الفقراء والعجزة، بل كان تأثيره يتعدى حدود الجزائر إلى مكة والمدينة إذ ترسل الأموال للفقراء مع قوافل الحجاج[١٦] .

ب – مصادرة الأراضي الزراعية:

تحوي الجزائر أراضي واسعة ومساحات متنوعة من التضاريس، وعندما فكرت بالسيطرة على تلك الأراضي عملت على استقدام أعداد كبيرة من المهاجرين من فرنسا إلى الجزائر، ليكونوا سندًا لقواتها العسكرية من جهة، والسيطرة على الأراضي الجزائرية من جهة ثانية[١٧] .

وتوسعت ظاهرة الاستيطان في المدة بين (١٨٣٠–١٨٧٠)، وكانت تجري ضمن خطط وأهداف السياسة الاستعمارية الفرنسية، فبعد مصادرة أراضي الأوقاف، عملت الحكومة العسكرية في الجزائر على مصادرة الأراضي العامة، ومنحها للمستوطنين الفرنسيين والإسبان والمالطيين.

وأصدرت الإدارة الاستعمارية عدة قوانين لاغتصاب الأراضي الجزائرية وكان من أهمها[١٨]:

١. قرار Al kont kalosil (الكونت كلوزيل)[١٩]: في ٧ كانون الأول عام ١٨٣٠ والمتضمن ضم أملاك البايلك، وأراضي الموظفين العثمانيين الذين غادروا الجزائر إلى الدولة العثمانية.
٢. مرسوم ١٨٣٢ الخاص بمصادرة أملاك وأراضي القبائل الثائرة ضد الاحتلال الفرنسي .
٣. مرسوم ٢٢ تموز عام ١٨٣٤ والذي ألحق الجزائر إداريًا بفرنسا وجعلها جزءًا من التراب الفرنسي، ويعدّ من أخطر القرارات؛ كونه سمح للسلطات الاستعمارية بالمصادرة والنهب والتصرف فيها كيفما تشاء .
٤. مرسوم ٢٤ آذار عام ١٨٤٣ ، صدر هذا القرار لتعزيز قرار ١٨٣٤ بمصادرة أراضي القبائل الثائرة[٢٠].
٥. مرسوما تشرين الأول عام ١٨٤٤، وتموز عام ١٨٤٦، واللذان نصّا على صلاحية عقود بيع الأراضي الزراعية، وفحص السندات التي يحملها الجزائريون لأراضيهم، وتؤكد صحتها من عدمه، ثم مصادرة الأراضي التي ليس فيها سندات .
٦. قانون الغابات عام ١٨٥١ والذي عدّ الغابات ملكًا للحكومة الفرنسية ولا يجوز قطع الاشجار أو التصرف فيها من قبل الجزائريين.
٧. قانون ١٦ حزيران عام ١٨٥١ القاضي بتأكيد ومصادرة الأراضي الزراعية العائد ملكيتها للقبائل الثائرة ضد الاحتلال الفرنسي، وعدّها ملكية فرنسية[٢١].

٨. قرار ١٩ آب عام ١٨٥٣، وهذا القرار نصّ على مصادرة أراضي – المهاجرين من دوائر تلمسان ووهران وسبدو، والغزوات.

٩. قرار ١٩ نيسان عام ١٨٥٤، والقاضي بحجز ممتلكات المتغيبين في دائرتي عينتمو شنت ومعسكر.

١٠. قرار ٢٧ كانون الثاني عام ١٨٥٥ والصادر بحق المهاجرين من دائرة سعيدة فصادر أراضيهم لصالح المستوطنين الأوربيين[٢٢] .

١. قرار ١٢ كانون الأول عام ١٨٥٥ والقاضي بحجز أراضي قبلية الحساسنة .

٢. قرار ١٥ حزيران عام ١٨٥٥ والمتضمن حجز أراضي قبيلة اولاد ميمون .

٣. قرار ١٨ تشرين الثاني عام ١٨٥٦، والمتضمن مصادرة أراضي المهاجرين من دائرة أراضي معسكر.

٤. القرار المشيخي (٣٣ نيسان عام ١٩٦٣)[٢٣] الذي تم إصدار قرار مكمل له في عام ١٨٦٥، للاطلاع على نصوص القرار ينظر: الملحق رقم (١).

وفتحت القوانين العقارية الصادرة في (١٨٥١، ١٨٦٥، ١٨٨٧، ١٨٩٧) ثغرات كبيرة في ممتلكات الجزائريين، فبعد قيام السلطات الفرنسية بفصل ممتلكات الشمال عن ممتلكات الجنوب قام بعض الملاكين الجزائريين ببيع تلك الأراضي المفصولة للمعمرين[٢٤] .

وازداد فقدان الأراضي الجزائرية حتى وصل إلى (٣٦٥,٠٠٠) هكتار بين (١٨٤٠-١٨٧٠)، وكان أبرز تلك الأراضي هي أراضي منطقة متيجة، التي استولى عليها الأوربيون عام ١٨٤٢، وكانت مساحتها اكثر من (١٠٥.٠٠٠) ألف هكتار، وكان حجة السلطات الفرنسية في مصادرتها هي عدم امتلاك أصحابها الجزائريين وثائق تثبت ملكيتها[٢٥].

وعملت السلطات الفرنسية على تحويل الضباط الفرنسيين إلى فلاحين ومزارعين؛ كون أولئك أجدر وأصلح في الدفاع عن تلك المزارع التي استولوا عليها، وأخذت السلطات الفرنسية بإنشاء القرى الحديثة مثل: قرية "سانت أنطوان" والتي خصصت لها مساحة (٦٠٠ هكتار) من أراضي الجزائريين الثائرين ضد السلطات الفرنسية والمؤيدين للأمير عبد القادر الجزائري[٢٦].

وازدادت سلطة المستعمر الفرنسي في النهب والسلب للأراضي الجزائرية، ولاسيما بعد إنشاء المكاتب العربية للمدة (١٨٤٤-١٨٦٠) فقد فقدت القبائل ما يقارب من ٤٠ إلى ٨٥ من أراضيها، وتحول الحضر إلى بدو واشتد البؤس وزاد الفقر.

ورفعت السلطات الفرنسية شعار" حيثما وجدت حياة صالحة وأرض خصبة يحق للأوربيين الإقامة فيها والاستيلاء عليها"، وربما أنَّ الجزائريين سيدافعون عن أراضيهم بكل قوة

ولن يتخلوا عنها بسهولة للمستوطنين الأوربيين، فقد عملت سلطات الاحتلال على دفعهم بقوة إلى الصحراء، وهناك سيكونون بين أمرين، الأول هو عدم قدرتهم على العيش في تلك البيئة الصعبة، وعندئذ سيعودون خاضعين ليعملوا عمالًا وخدمًا لدى المستعمرين الأوربيين(٢٧)، والثاني هو أنْ يبقوا في الصحراء بعيدًا عن المستعمرين وبذلك يتمكن الأوربيون في استصلاح الأراضي بعيدًا عن اي مضايقة (٢٨).

وتمت مصادرة أراضي المنتفضين بصورة فردية أو جماعية، إذ بلغ مجموع الأراضي المصادرة (٤٠٦،٤٤٦) هكتارًا، منها (٣٠١,٥١٦) هكتارًا من الأراضي الزراعية، و(٥٤.٤٦١) هكتارًا من الأراضي الخصبة، و(٩٠.٤٢٩) هكتارًا من الأراضي المستعملة للرعي، والتي تجاوزت قيمتها المادية (١٨٦٩٦.٠٩٣) فرنك فرنسي(٢٩) .

ويبدو أنَّ الاستعمار الفرنسي عمل في المدة الواقعة بين ١٨٣٠ – ١٨٧٠ على مصادرة الكثير من الأراضي الخصبة التي استولى عليها المستوطنون، وازداد تعدادهم، وأثروا على حساب الجزائريين الذين لم يتبقَ بأيديهم سوى الأراضي التي لا قيمة لها، قياسًا بأملاك المستعمرين التي تعد من أجود وأخصب الأراضي الجزائرية(٣٠).

ج –سلب ونهب الممتلكات الجزائرية:

ما أنْ وطئت أقدام الفرنسيين الجزائر في ٤ تموز ١٨٣٠ حتى بادروا إلى تحقيق ما كانوا يحلمون به من الاستيلاء على ثروة الجزائر، من كنوز وذخائر كثيرة ونفيسة، كان اغلبها موجود في قصر الداي حسين(٣١)؛ بسبب اختلاف نوعية الجنود الذين تجهزت بهم الحملة الفرنسية لغزو الجزائر، فالكثير منهم كانوا من الفلاحين الجهلة، فضلًا عن مجموعة كبيرة من الشباب الذين كانوا متحمسين للغزو بدافع التعصب المسيحي للقضاء على المسلمين في البحر المتوسط، وقطع البحر على العثمانيين، وتخليص المسيحيين منهم(٣٢).

وكان هناك في الحملة مغامرين وأدباء ومؤرخين وطباعين وكتاب وصحفيين ومحامين ورسامين، وكان أغلبهم يتوق للحصول على الأموال التي كانت تحويها خزينة الجزائر، والتي كانت تقدر بخمسين مليون فرنك عام ١٨٣٠(٣٣) .

وعملت فرنسا على اشعال نيران التعصب الديني لدى جنودها الجهلة فكانوا ينضمون إلى الحملة بدافع التعصب الديني، كما فعل اسلافهم في الحروب الصليبية، ولذلك جاءت الحملة بدوافع مختلفة أدت بالنهاية إلى سلب نصف الممتلكات التي حصل عليها الجنود والنصف الآخر سُلم للحكومة الفرنسية (٣٤).

وتطرق حمدان بن عثمان خوجة في كتابه (المرآة) إلى عملية السلب والنهب التي مست أملاك الجزائريين إذ ذكر عن أحد أقربائه والذي كان يملك جنانًا تحوي دارًا جميلة البناء، قال:" **إنّه لما رأى المحتلون الأوربيون الدار وما فيها من الأبهة ظنوا أنّها تحتوي على كنوز دفينة، لذلك سارعوا إلى الحفر في الجدران والتنقيب في الأرض، وباعوا كل ما يمكن الاستفادة منه ثم استولوا على تلك الجنان والبساتين عن طريق سلبها من أهلها والانتفاع بها**"[٣٥].

وكانت فرنسا تُبيح لنفسها كل ما يمكن الحصول عليه في الجزائر، فكانت كلما دخلت معركة مع الثوار استولت على أملاكهم وأباحث كل قراهم، إذ عملت فرنسا بعد معركة وادي ابراز[٣٦] عام ١٨٤٩ والتي تعدها فرنسا من أعظم الانتصارات الفرنسية، على الرغم من قتل قائدها Sant German (سانت جيرمان)، لحصولها بعد المعركة على أموال عظيمة من الخيول والبغال والأمتعة، وما يقارب من مئة بندقية وكميات كبيرة من الذخيرة[٣٧].

واستولى الفرنسيون عقب انتهاء معركة الصادق بن الحاج عام ١٨٥٩ على أملاك الأهالي وحيواناتهم وأموالهم وحتى مؤنهم من الطعام[٣٨].

ولم تقتصر الإدارة الفرنسية في الجزائر على النهب والسلب، بل عمدت إلى الهدم والتدمير بممتلكات الجزائريين، إذ قامت الإدارة الاستعمارية بهدم ثلثي مدينة الجزائر في السنوات الثلاث الأولى للاحتلال تحت مبررات واهية، فضاعت أملاك الناس من دون تعويض، وأدّت تلك العمليات إلى هدم الأسواق والمؤسسات الخيرية، مثل: السوق المخصص لنسخ وبيع الكتب وسوق الحدادة وسوق القماش، ومصنع الحرير[٣٩].

ولم يكتفِ الفرنسيون بسلب ونهب الممتلكات، بل عملوا على سلب الأموال من أغنياء الجزائر وتجريدهم من ممتلكاتهم بحجج واهية بالابتزاز والترهيب[٤٠].

ويبدو أنَّ من قاد الحملة الفرنسية على الجزائر كانوا جنودًا وضباطًا راغبين بالثروة الموجودة في الجزائر، بسياسة السلب والنهب؛ لإدامة افقار الشعب الجزائري، ومحو عقيدته ومبادئه، فأعطت فرنسا أنموذجًا سيئًا في النهب والسلب، ومثالًا للغزو والاستعمار الوحشي لنهب الممتلكات.

ثانيًا – الضرائب:

انمازت السياسة الاستعمارية في الجزائر في المجال الاقتصادي بالقسوة والاضطهاد وانعدام الحرية وثقل الضرائب المفروضة على المواطنين، مما أجبرت تلك السياسة المزارعين على ترك ملكيتهم لأرضهم ليصبحوا فيها عمالًا[٤١].

ولم تبلغ السلطات الفرنسية الضرائب التي كانت سائدة في العهد العثماني إنّما وسعتها، وقد كانت على نوعين ضرائب أوربية يدفعها الأوربيون وكانت خفيفة بالنسبة إليهم، وضرائب أهلية تمثلت في العشر والزكاة والحكر واللزمة وضريبة النخل على الواحات، وأهم أنواع تلك الضرائب هي:

أ-ضرائب ذات طابع ديني[٤٢]:

وهي الضرائب التي استمدها الفرنسيون من النظام الضريبي الإسلامي الذي طبقه العثمانيون في الجزائر، وهو على أنواع منها:

١- **الزكاة:** وهي ضريبة كان يأخذها الفرنسيون من أهل الجزائر على الحاشية، وتفرض قيمة نقدية على عدد المواشي الموجودة لدى حائزها سنويًا.

٢- **العشور:** وهي ضريبة تفرض على الأراضي الزراعية، بحسب مساحتها وكانت تقاس في الجزائر بـ (الجابدات أو الزويجات)، ومساحة كل جابدة ما يقارب الـ (١٢ هكتارًا)، ويفرض عليها مقدار مالي يقدر بـ ١٠-٢٠ فرنكًا، وتزيد وتنقص بحسب نوعية الارض وخصوبتها[٤٣].

ب-ضرائب غير دينية:

١-**الحكر:** هي ضريبة تكميلية تُفرض على الأراضي التابعة للدولة والتي يستغلها الجزائريون.

٢- **الضرائب المفروضة على قبائل الزواوة:** هي التي كانت تفرض على كل شخص بلغ الثمانية عشر عامًا، أو بلغ السن التي تؤهله على حمل السلاح[٤٤].

٣- **ضريبة الدفعة:** وهي ضريبة تدفع كغرامة مالية على الذي يعمل مخالفة للقانون .

٤- **ضريبة المساكن:** وكانت متمثلة في الكراء أو ضريبة الخدمات والمناجم، ضريبة عائدات قنوات الري وغيرها[٤٥] .

وكانت تلك الضرائب تفرض عينًا من المواد والسلع إلى عام ١٨٤٨ ثم تحولت إلى نقدٍ، وكان المسؤولون على جمعها هم من القيادات العربية[٤٦] .

ويبدو أنَّ هذه الضرائب هي وريثة الضرائب العثمانية، إذ لم يأتِ الفرنسيون بشيء جديد، إنّما وجدوا تلك الضرائب سارية المفعول في الجزائر فعملوا بها خدمة لمصالحهم، ولأن تلك الاموال كانت موجهة لخدمة الفرنسيين اكثر من خدمة الفرد الجزائري.

وانمازت المدة من ١٨٥٤ - ١٨٥٥ بإدخال قواعد ضريبية جديدة، فقد كان الأهالي يدفعون جزءًا من ضريبة الدخل عينًا، مثل: دفعة عنزة واحدة أو شاة لكل مئة رأس من الغنم، وعجل أو ثور واحد لكل ثلاثين رأسًا من البقر، أما الحبوب فكانوا يدفعون عشر المحصول بعد الحصاد، لكن تم في تلك المدة تغيير قواعد ونظام الدفع، ليصبح نقدًا، وكان منصفًا بالنسبة إلى

الأهالي من حيث تغير الأسعار، لكن ذلك لم يدم طويلًا؛ بسبب تغير السياسة الاستعمارية والتي رفعت أسعار الضرائب، وجعلتها سعرًا واحدًا في نواحي البلاد جميعًا [٤٧] .

وارتفعت الأسعار في عام ١٨٥٦ بما لا يتناسب وقيمة الحيوانات المعتمدة وقتئذٍ، مما أدى بالفلاح أنْ يبيع رأسين أو ثلاثة مما يملك حتى يدفع ضريبة رأس واحدة من الماشية[٤٨].

وازدادت الضرائب مع تطور ومرور الوقت ففي عام ١٨٧٠ دفع الأهالي مبلغًا قدره (١٤ مليون فرنك) ضريبة عربية إلى سلطات الاحتلال، ومبلغ (٢٢ مليون فرنك) ضريبة أخرى[٤٩].

وتحمل الجزائريون العبء الأكبر من الضرائب، إذ كانوا يدفعون ٤٦٪ من الضرائب المباشرة، على الرغم من أنّهم لا يملكون سوى ٣٧% من ثروات البلاد، وقد مثلت الضرائب من الميزانية العامة للإدارة الاستعمارية ما نسبتهُ ٧١ % من أجمالي مداخيل الميزانية العامة بالنسبة إلى الإدارة الفرنسية، مما أرهق كاهل أهل الجزائر، الذين وجدوا أنفسهم أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الهجرة خارج الديار وذلك سيفتح الباب أمام المستعمرين والأوربيين للاستيلاء على تلك الأراضي والأملاك، أو الثورة ضد المستعمر الفرنسي والقتال حتى الموت أو تحرير البلاد[٥٠] .

وانمازت السياسة الضريبية الفرنسية بجملة من المميزات أهمها:

١-كان النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر امتدادًا للنظام الضريبي العثماني.

٢-الظلم والإجحاف الكبير الذي وقع بحق الجزائريين جراء ذلك النظام، إذ كان الفلاح الجزائري يُجبر على دفع الضريبة حتى على وضع سياج على قطعة أرض، أو حتى على غرس شجرة واحدة .

٣-نجحت فرنسا بذلك النظام، من نهب خيرات وثروات الجزائريين مما أثقلت كاهلهم وأوصلتهم إلى الفقر المدقع[٥١].

٤-بعد أنْ أصبحت الجزائر مستعمرة فرنسية، أصبح النظام الضريبي ثقيلًا، وأثقل كاهل أهل الحرف من الصناع والفلاحين، مما ادى بالجزائريين إلى رهن وبيع ممتلكاتهم، وبالأخص في عام ١٨٦٧ عندما حلّت المجاعة في مدينة قسنطينة[٥٢].

ثالثًا – السياسة التجارية:

سيطر اليهود على التجارة الداخلية والخارجية في الجزائر في العهد العثماني، وفي ظل السيطرة الفرنسية ضاعفوا نشاطهم، مستفيدين من موقفهم المؤيد للاحتلال الفرنسي للجزائر، فروجوا المنتجات الأوربية فضلًا عن المنتجات الأجنبية الأخرى[٥٣] .

واتصف النشاط التجاري تحت الاحتلال الفرنسي بين السنوات ١٨٤١-١٨٤٢ بالجمود، ولم يكن هناك نشاط تجاري بالمعنى العام؛ بسبب أنَّ الحبوب التي كانت تنتجها الجزائر لم تكن كافية لسد حاجة الأوربيين والمستوطنين في الجزائر، كذلك حدوث مجاعة كبيرة، فضلًا عن الحرائق التي كانت تحصل في الغابات والمحاصيل الزراعية، لذا كانت فرنسا تقوم باستيراد حاجاتها من الخارج لتموين جيشها وسدّ النقص الحاصل في المواد الغذائية(٥٤).

وقد بلغت قيمة الواردات من ميناء فيليب الفرنسي عام ١٨٤٥ ما قيمته (٢٧٨٤.٨٤٨) فرنكًا، وقيمة الصادرات (١٨٣.٩٣٠) فرنكًا، وكانت القوافل تجوب الصحراء الجزائرية حتى الصحراء الأفريقية، وهي محملة بالسلع النادرة والبضائع مثل: الأقمشة والسروج والألجمة والبغال والجمال والأدوات الحديدية مثل: القدور والسكاكين والإبر والأواني المنزلية، فضلًا عن الخضر الجافة والزيتون والصوف والعطر مع بعض السلع الأخرى(٥٥).

وتأثرت الصحراء الجزائرية كثيرًا بتوسع القوات الفرنسية فيها، واثرت عليها تأثيرًا سلبيًا لعدة أسباب نذكر منها:

١-تم القضاء على تجارة القوافل التي كانت قائمة في الصحراء بقيام الفرنسيين بإنشاء طرق جديدة عام ١٨٤٦، ثم تغيير أدوات ووسائل نقل البضائع، فأصبحت تُنقل بالعربات والشاحنات، ممّا أدى إلى ضعف التبادل التجاري بين الجنوب والشمال(٥٦) .

٢-قيام حكومة الاستعمار الفرنسي باستنزاف الثروات الباطنية، وذلك بالبحث والتنقيب عن المياه وحفر الآبار في العديد من المناطق الصحراوية، وأهمها: منطقة وادي ريغ والزيبان.

٣-ارهاق السكان بالضرائب الثقيلة فضلًا عن السلب والنهب والغرامات مع سنوات القحط والجفاف التي كانت تضرب الصحراء الجزائرية، وتراجع الاقتصاد الريفي في الواحات الصحراوية(٥٧).

وعرف شمال شرق الجزائر نشاطًا تجاريًا واسعًا في عهد الاحتلال الفرنسي، فقد تم شراء (٤٢٢٤) رأسًا من البقرة و (٤٥٠٦) رأس من الغنم في سوق فيليب فيل، وتم تصديرها إلى جيجل ولعاصمة الجزائر(٥٨).

وشكلت أماكن المستعمرات وحدات استهلاكية للفواكه والخضر، فضلًا عن تشييد الأبنية والمحلات الخاصة بالألبسة، لكن ذلك لم يكن كافيًا، فلم يكن من الممكن السماح للمنتجات الجزائرية الدخول إلى فرنسا من دون دفع رسوم، لكن بعد صدور قانون كانون الثاني عام ١٨٥١ الخاص بإلغاء الرسوم المفروضة على السلع والبضائع والمواد الخام المصدرة من الجزائر إلى

فرنسا، وإدخال السلع الأجنبية إلى الجزائر، ما عدا بعض المنتجات، وكان كل ذلك لصالح المستعمرين على حساب الجزائريين[٥٩].

وعرفت السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في عهد Jacques louis Rendon (جان لوي راندون) [٦٠] عام ١٨٥٧ تشجيعًا لحركة الاستعمار الرأسمالي، وذلك عن طريق الشركات العقارية والرأسمالية الكبيرة، والتي استولت على آلاف الهكتارات من الأهالي بالقوة والحيل القانونية، وتولت تلك الشركات إنشاء القرى الاستيطانية لإسكان المهاجرين الأوربيين، فحصلت تلك الشركات على (٥٠) ألف هكتار من الأراضي، وحصلت شركة جنيفورا السويسرية على (٢٥) ألف هكتار من أراضي منطقة سطيف عام ١٨٥٨ .

واستولت الإدارة الفرنسية على أراضي الجزائريين، ثم أخذت بعد مدة تنتفع منها بالبيع والشراء، فقد صرح الحاكم العام مكماهون عام ١٨٦٩ بأنَّ لديه اكثر من (٢٠٨) ألف هيكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، والتي يمتنع عن بيعها؛ خوفًا من شرائها من قبل الأهالي.

- **الصادرات والواردات:**

بلغت صادرات الجزائر في عام ١٨٣٢ ما يقارب من ١.٧ مليون فرنك فقط، في حين بلغت الواردات ما يقارب من ٦.٦ مليون فرنك، وازدادت تلك النسبة في عام ١٨٣٦ لتصل نسبة الواردات من فرنسا إلى الجزائر ما يقارب ٥،٢٢ مليون فرنك، وقلت نسبة الصادرات إلى فرنسا ما يقارب المليون فرنك، لترتفع بعد ثلاثة أعوام إلى ما يقارب ١٦ مليون فرنك، وكانت أهم الصادرات تتمثل بالخيول والبغال والماشية من الأغنام والماعز والابقار والجلود والزيوت والأصواف والحبوب وريش النعام وأوراق التبغ والفواكه [٦١].

لقد كانت أهم صادرات الجزائر هو المرجان، الذي بلغت قيمته (٨٠٠) ألف فرنك عام ١٨٣٥، ثم ازدادت لتصل إلى اكثر من مليون فرنك عام ١٨٣٧[٦٢].

ويبدو أنَّ ميزان المدفوعات لم يكن بصالح الجزائر فيظهر من الارقام السابقة بأنَّ نسبة الواردات تزداد بصورة كبيرة في حين تقل الصادرات بالمقابل ممّا سبّب خللًا كبيرًا في الميزان التجاري للجزائر.

ولم تكن واردات الجزائر تأتي حكرًا من فرنسا فقط، بل تنوعت من بلدان اوروبا، فبريطانيا مثلًا نافست كثيرًا فرنسا على السوق الجزائرية، فكانت واردات الأقمشة من فرنسا عام ١٨٣٢ بمبلغ (٤٩٨.٦٣٤) ألف فرنك، وكانت الواردات من باقي دول العالم تقدر بـ (١.٤٣٤.٩٣٥) فرنك، وفي العام التالي ١٨٣٣ كانت من فرنسا تبلغ بـ (٤٧٦.٩٣٥) ألف فرنك ومن باقي دول العالم بـ (١.٢٤١.٨٣٥) فرنكًا، أما في عام ١٨٣٧ فقدرت قيمة الواردات من

فرنسا من الأقمشة بما قدره (١.٨٧٦.٥٥٨) فرنكًا، ووصلت الواردات في باقي دول العالم إلى (٣.٢٣٣.٥٨٩) فرنكًا[٦٣].

ولم ترضَ فرنسا على ما يبدو بذلك الوضع، فهي احتلت الجزائر لتجعلها سوقًا لمنتجاتها وبضائعها لا لتكون سوقًا لغيرها، لذا تم إصدار أمر قانوني في ١١ كانون الثاني عام ١٨٥١ وقانون ١٧ تموز عام ١٨٦٧ اللذين ربطا الجزائر بفرنسا فالقانون الأول ألغى التعريفة الكمركية ممّا سمح بتصدير المنتجات الجزائرية إلى فرنسا، والسلع والبضائع الفرنسية إلى الجزائر[٦٤] .

أما القانون الثاني ففتح أبواب التجارة الحرة بين الطرفين في المنتجات الفلاحية والصناعية، ولتدعيم تلك القوانين عمدت فرنسا إلى انشاء ومدّ خطوط السكك الحديدية فكان انشاء أول طريق في الجزائر عام، ١٨٦٢ وهو الخط الذي ربط الجزائر بمدينة البليدة، وكان طوله ٤٩ كم، كذلك أقامت شبكة من الطرق تربط السهول العليا ببعضها، وبالسواحل وشمال الصحراء[٦٥] .

وأصدرت فرنسا مرسوم نيسان عام ١٨٥٧ المتضمن انشاء ١٤٠٠ كيلومتر من خطوط السكك الحديدية، يمتد من الشرق إلى الغرب على طول الشريط الساحلي والذي يعد العامود الفقري لشبكة الخطوط الفرعية التي تمتد نحو الهضاب باتجاه المناطق المنجمية المرتبطة بالموانئ[٦٦] .

ويبدو أنَّ فرنسا عملت على تأسيس مستعمرة قوية في الجزائر للانطلاق نحو أفريقيا في التنافس مع بريطانيا في مضيق جبل طارق ومالطا، والدول الاستعمارية الأخرى في تنافس تجاري واستعماري محسوم؛ للحصول على المواد الأولية والأسواق اللازمة لتصريف المنتجات الصناعية والخروج من الازمات الداخلية التي كانت تعيشها فرنسا.

الخاتمة

نستخلص من هذه الدراسة والتي تناولت: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في ظل الحكم العسكري (١٨٣٠-١٨٧٠):

١. أنَّ الاستعمار الفرنسي كان أساسه الرئيس من الاحتلال الهدف الاقتصادي فضلًا عن الأسباب الأخرى، فعمد إلى سلب الأراضي من الجزائريين؛ لغرض الاستيطان، وإفقار الجزائريين، ذلك أنَّ الأرض تُعد المصدر الرئيس للعيش وتمثل هوية الفلاح الجزائري، فكان متمسكًا بها مدافعًا عنها ضد الاستعمار الظالم.
٢. كانت السياسة الاستعمارية الفرنسية مجحفة بحق الجزائريين، بعد أنْ استولت على أرضهم ليصبح الفلاح الجزائري خادمًا في أرضه لدى الأوربيين بعد أنْ كان سيدًا فيها.
٣. نجحت فرنسا في صياغة قوانين، مكنتها من استنزاف البلاد والعباد، واتسمت تلك القوانين بالحنكة القانونية الكبيرة بقوة الصياغة والاعتماد على سلسلة من القوانين المتسلسلة والمنتهجة، والتي شرعت لفرنسا تجاوزها بحجة تحقيق العدل والمساواة.
٤. فرضت فرنسا عددًا من الضرائب التي كانت تضاعفها بين الحين والآخر؛ لغرض رفد الخزينة الفرنسية وإضعاف الشعب الجزائري.
٥. عملت فرنسا على استنزاف المواد الخام اليها، وزادت صادرتها إلى الجزائر لتجعلها سوقًا لتصريف البضائع والسلع الفرنسية.
٦. وفي النهاية أصبح الشعب الجزائري من أشد الشعوب فقرًا، وصُدرت أجود أراضيهم، وهمشوا في وطنهم، مما أدى بالكثير منهم إلى الهجرة ومغادرة البلاد.

الملاحق

ملحق رقم (١) [٦٧]:

القرار المشيخي في ١٨٦٥/٧/١٤ حول أحوال الأشخاص والتجنيس في الجزائر.

المادة الأولى: إنَّ الأهلي المسلم فرنسي، غير أنّهُ سيبقى مسيرًا بالشريعة الإسلامية، ويمكن أنْ يُقبل في الخدمة في الجيوش البرية والبحرية الفرنسية .

المادة الثانية: مطابقة للمادة الأولى لكنها خاصة بيهود الجزائر.

المادة الثالثة: خاصة بالأجانب الذين أقاموا بالجزائر لمدة ثلاث سنوات.

المادة الرابعة: لا يتمتع بصفة المواطن الفرنسي المشار اليها في المواد ١، ٢، ٣ ومن هذا القرار سوى من أتم عمره الحادية والعشرين عامًا، إذ يتم اصدار مرسوم إمبراطوري يحضر لهُ في مجلس الدولة .

المادة الخامسة: لا يجوز التأخر عن دفع الضرائب والاتاوات وثمن الحجوزات والغرامات والمبالغ المالية والعينية كافة التي تستحقها الدولة.

المادة السادسة: لا يجوز رفض الاستجابة من دون مبرر مقبول لاستدعاءات القابضين في الاسواق أو الدواوين بهدف جمع الضرائب.

المادة السابعة: لا يجوز إخفاء أو تنقيص عدد الحيوانات الأليفة الواجب فرض الضرائب عليها.

المادة الثامنة: لا يجوز حبس الحيوانات لمدة تزيد عن ٢٤ ساعة من دون إذن من السلطة.

المادة التاسعة: لا يجوز استضافة متشردين أو غرباء عن البلدية، وهم لا يحملون رخصة نظامية من دون اشعار رئيس البلدية بذلك.

المادة العاشرة: لا يجوز الامتناع عن تسجيل الأسلحة النارية، سواء الموروثة أو التي تم الحصول عليها بالطرق الشرعية في مدة لا تتجاوز ١٥ يومًا .

المادة الحادية عشرة: لا يجوز بناء المساكن من دون الحصول على اذن من رئيس البلدية .

المادة الثانية عشرة: لا يجوز السفر خارج البلدية بهدف تغيير السكن قبل دفع الضرائب أو أشعار رئيس البلدية.

المادة الثالث عشرة: لا يجوز نقل الحيوانات إلى سوق خارج البلدية من دون الحصول على إذن من أحد أعضاء المجلس البلدي.

المادة الرابع عشرة: لا يجوز القيام بأعمال مخلة في النظام بالأسواق، مثل: الضوضاء، والفضائح و الجدل.

المادة الخامس عشرة: لا يجوز الامتناع عن تقديم المساعدة عند الإغاثة في وقت الكوارث مثل: الحرائق والفيضانات .

المادة السادس عشرة: لا يجوز فتح مؤسسة دينية أو تعليمية من دون ترخيص.

المادة السابع عشرة: لا يجوز ممارسة مهنة التعليم الابتدائي من دون الحصول على ترخيص.

المادة الثامن عشرة: لا يجوز رفض الامتثال أمام الشرطة بعد الحصول على انذار كتابي.

ملحق رقم (٢) [٦٨]

انواع الضرائب في قسنطينة(الأراضي المدنية والعسكرية)

الأراضي	مقاطعة قسنطينة (الضرائب)
المدينة	الزكاة، العشر، الحكر، اللزمة الثابتة، اللزمة البيتية، لزمة النخيل.
العسكرية	الزكاة، الحكر، اللزمة الثابتة، لزمة النخيل.

ملحق رقم (٣) [٦٩]

جدول يبين حجم الضرائب في منطقة باتنة.

القبائل	ضريبة الحكر (الايجار)	ضريبة العشور
بلزمة	١٧٧٩٠	١٤٨٢٥
قيادة باتنة	٣٠٦٩٠	٢٥٥٧٥
اولاد بوعوز	١٦٣٣٥	١٣٦١٢
اولاد سلام	٢٥٩٨٠	٢١٦٥٠
اولاد سلطان	١٥٥١٠	١٢٩٢٥
الصحارى	٦٠٠٠	٥٠٠٠
اوراس	٢٠٦٤٠	١٧٢٠٠

الهوامش

References

(١) موسى عاشور، أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، ٢٠٠٧، ص٧٣.

(٢) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥، ص٢٧٤.

(٣) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بو عبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤، ص ٥٤ .

(4) Deroulx, A., Les Edifices Religieux De L'Ancien Alger, in R. An° 10 Adolphe Jourdan, lib Editeur, Alger, 1866, P. 93.

(٥) حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٦) المصدر نفسه، ص٧٥.

(٧) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبد لي، المصدر السابق، ص٢٥.

(٨) دي يورمون: ولد في مدينة مين الفرنسية عام ١٧٧٣م، وتقلد عدة مناصب في الجيش الفرنسي حتى أصبح جنرالاً في جيش نايلون، قاد الحملة الفرنسية على الجزائر عام ١٨٣٠، ينظر: ابو القاسم سعد الله، ابحاث وآراء في تاريخ الجزائر، بيروت، دار الغرب الاعلامي،ج١، ١٩٩٦١، ص٢٣.

(٩) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، بيروت، دار الثقافة، ج٣، ١٩٨٣، ص٤٠.

(١٠) يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ١٨٣٠-١٩٥٤، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، ٢٠٠٧، ص١٧.

(١١) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (١٨٣٠ - ١٩٠٠)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢، ص٧٤.

(١٢) حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص٢٧٦.

(١٣) موسى عاشور، المصدر السابق، ص٧٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص٧٩.

(١٥) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ١٩٩٤، ص١١٩.

(١٦) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (١٥٠٠- ١٨٣٠)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج٢، ١٩٩٨، ص٢٣١.

(١٧) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر، دار المعرفة باب الواد، ٢٠٠٦، ص٢٥٠.

(١٨) عدة بن داهمة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي ١٨٣٠- ١٩٦٢، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، ٢٠٠٧، ص١٢٩.

(١٩) كلوزيل: ولد في مدينة ميرابو عام ١٧٧٢، وانضم إلى الثورة الفرنسية في عام ١٧٩١، تحالف مع نابليون بونابرت عام ١٨١٥ بعد انهزامه في معركة واترلو، بعدها هاجر إلى امريكا، ثم عاد إلى فرنسا ليتولى حكم

الجزائر لمدة سنة واحدة عام ١٨٣٠، حصل على ترقية ليصل إلى رتبة جنرال، وكان محبًا للمال وسعى للحصول عليه بكل الاشكال والطرق. انظر: ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر ١٨٣٠– ١٩٦٢، الجزائر، دار هومة للطباعة، ٢٠٠٧، ص١٦.

(٢٠) موسى عاشور، المصدر السابق، ص٢٧٢.

(٢١) جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠ – ١٩٦٠، مصر، القاهرة، ١٩٥٩، ص٢٢٣.

(٢٢) نصر الدين بن داود، مصادرة أراضي الجزائريين وسيلة بيجو الاستيطانية اعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي ١٨٣٠– ١٩٦٢، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، ٢٠٠٧، ص٥٢.

(٢٣) عدة بن داهمة، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٢٤) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٣، ص١٦.

(٢٥) عمار عمورة . المصدر السابق، ص٢٨٤.

(26) CH. A. julien, Histoire de l'algerie contemporaine, Paris, 1964 , p.406.

(٢٧) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة ١٨٧١ إلى اندلاع حرب التحرير ١٩٥٤، المجلد الثاني، الجزائر، دار الامة، ٢٠٠٨، ص٢٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٢٥.

(٢٩) عميراوي احميدة، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصرة، الجزائر، دار الهدى، ٢٠٠٩، ص٧٧.

(٣٠) محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطان الجزائر مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، الجزائر، منشورات ثالثة، ٢٠١٠، ص٥٩.

(٣١) الداي حسين: ولد في مدينة خولا في آسيا الصغرى سنة ١٧٦٤م، وخدم في سلاح المدفعية العثمانية، سافر بعد مدة إلى الجزائر لينضم إلى أوجاقها، فتقلد عدة مناصب، منها: كاتب الدولة ثم وزيرًا للداي (علي باشا) الذي أوصى بالخلافة له في إدارة الجزائر، حكم اثني عشر عامًا، وقد انماز بالشجاعة والعدالة والحنكة، انتهى حكمهُ باحتلال الجزائر من قبل فرنسا عام ١٨٣٠ ونفي إلى ايطاليا، ثم انتقل إلى الإسكندرية بعد ثمان سنوات ليتوفى فيها ١٨٨٣م. بنظر: صدام عطية مضحي المجمعي، دور اليهود في الجزائر (١٨٢٧– ١٩٦٢) دراسة في الجوانب السياسة والاجتماعية والاقتصادية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠، ص٢٩.

(٣٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (١٨٣٠ – ١٩٠٠)، ص٢٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٣٤) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية ١٩٦٢، لبنان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٦٧، ص١٠٢.

(٣٥) معركة وادي أبراز: وهي من المعارك الحاسمة في التاريخ الجزائري، والتي جرت وقائعها عام ١٨٤٩ بضواحي بلدية عين الناقه النائية بالزيبان، بزعامة الشيخ عبد الحفيظ الحنقي والشيخ الصادق بالحاج والشيخ

لخضر بن كرييع، والتفت حولهم أغلب اعراش وعشائر الزاب الشرقي والقبائل المحيطة بسكرة ليصل عدد المجاهدين إلى(٥٠٠٠) مقاتل مع (٩٠٠) فارس، في حين وصل عدد الفرنسيين إلى (١٥٠) من المشاة و ٧٠ من القناصة الأفريقية و ٥٥ من الصاحبة و ٢٠٠ من الفرسان و ٣٠ من قوات اللفين بقيادة سان جيرمان ليتمكن القائد الفرنسي من مباغتة المجاهدين لتدور بحركة غير متكافئة من العتاد والعدة لتنتهي بقتل القائد الفرنسي سان جيرمان وانسحاب المجاهدين إلى الجبال وقد فقدوا (١٠٠) شهيد. ينظر: يحيى بو عزيز، ثورات الجزائر خلال القرنين (١٩، ٢٠)، الجزائر، دار البعث، ١٩٨٠، ص٢٤.

(٣٦) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تحقيق: محمد العربي الزبيدي، الجزائر، ANEP، ٢٠٠٧، ص٢٩٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٢٥.

(٣٨) شلبي شهرزاد، ثورات واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، (٢٠٠٩)، ص٧٧.

(٣٩) جمال قنان، المصدر السابق، ص١١٧.

(٤٠) المصدر نفسه، ص١١٨.

(٤١) صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة ١٩٥٦ – ١٩٦٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، جامعة باتنة، ٢٠٠٩، ص١١.

(٤٢) الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص٢٢٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص٢٢٦.

(٤٤) احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، الجزائر، دار المعارف، ١٩٦٢، ص٢٦٣.

(٤٥) الغالي غربي واخرون، المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٤٦) للاطلاع أكثر على بعض الضرائب في مقاطعة قسنطينة، ومدينة باتنة وتطورها، ينظر الملحق رقم (٢)، (٣).

(٤٧) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر ١٩٣٠– ١٩٠٠، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧، ص١٠٩.

(٤٨) المصدر نفسه، ص١١٠.

(٤٩) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ص٤٢.

(٥٠) صالح عسول، المصدر السابق، ص١٤.

(٥١) نصر الدين سعيدوني، مذكرة حول إقليم قسنطينة، مجلة الأصالة، العدد ٧١، الجزائر، وزارة الشؤون الدينية، ١٩٧٩، ص١١.

(٥٢) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المصدر السابق، ص٤٤.

(٥٣) عميراوي احميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري ١٨٣٠– ١٩٥٤، الجزائر، دار القصبة للنشر، ٢٠٠٧، ص ٣٥.

(٥٤) عميراوي احميدة وآخرون، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة ١٨٣٨- ١٨٥٨، الجزائر، دار الهدى، ٢٠٠٤، ص ٨٣ .

(٥٥) عميراوي أحميدة وآخرون، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية، ص٣٦.

(٥٦) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩، ص١١٢.

(٥٧) عميراوي احميدة، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة، ص٨٥.

(٥٨) عميراوي احميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ١٩٤٤ – ١٩١٦، الجزائر، عين مليلة، ٢٠٠٩، ص١٣٩.

(٥٩) عبد اللطيف اشنهو، المصدر السابق، ص٩٧.

(٦٠) جان لوي راندون: ولد في فرنسا عام ١٧٩٥، تخرج برتبة ملازم أول، ثم عين قائد سرب في عام ١٨٣٠، ثم وزيرًا للحربية حتى عام ١٨٥١، وفي عام ١٨٥٢ عيّن كونت، ثم عيّن عام ١٨٥٧ حاكمًا عامًا على الجزائر، توفي في عام ١٨٧١، ينظر: عميرواي احميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، ص٣٦.

(٦١) عميراوي احميدة، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، ص٣٧.

(٦٢) صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين ١٨٣٠ – ١٩٣٠، قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص١١٨.

(٦٣) المصدر نفسه، ص١٠١.

(٦٤) عبد اللطيف اشنهو، المصدر السابق، ص٩٦.

(٦٥) ابراهيم مياسي، التوسع الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، (١٨٨١ – ١٩٢١)، الجزائر، المتحف الوطني للمجاهدين، ١٩٩٦، ص٩٧.

(٦٦) ابراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية ١٨٣٧ – ١٩٣٤، الجزائر، دار هومة، ٢٠٠٩، ص٤٣٩.

(٦٧) موسى عاشور، أساليب الانتصار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي ١٨٣٠-١٩٦٢، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، ٢٠٠٧، ص٩٢.

(٦٨) مليكة قليل، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا ١٩٠٠ – ١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، باتنة، جامعة الحاج لخضر، (٢٠٠٨، ٢٠٠٩)، ص٢٣٥.

(٦٩) المصدر نفسه، ص٢٣٦.

ترجمة المصادر العربية:

1. Ibrahim Mayasi, The French Occupation of the Algerian Desert 1837-1934, Algeria, Dar Houma, 2009.
2. Ibrahim Mayasi, The French Expansion in the Algerian Southwest, (1881-1921), Algeria ,National Museum of the Mujahideen, 1996.
3. Ibrahim Mayasi, Approaches to the History of Algeria 1830-1962 ,Algeria, Dar Houma for Printing, 2007.
4. Abu Al-Qasim Saad Allah, Research and Opinions on the History of Algeria, Beirut ,Dar Al-Gharb Al-Ilami, 1996, Part 1.
5. Abu Al-Qasim Saad Allah, The Algerian National Movement (1830-1900), Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1992.
6. Abu Al-Qasim Saad Allah, The Cultural History of Algeria (1500-1830), Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1998.
7. Ahmed Tawfiq Al-Madani, The Book of Algeria, Algeria, Dar Al-Maarif, 1962.
8. Jalal Yahya, French Policy in Algeria 1830-1960, Egypt, Cairo, 1959.
9. Jamal Qanaan, Issues and Studies in the Modern and Contemporary History of Algeria ,Algeria, Publications of the National Museum of the Mujahid, 1994.
10. Hamdan bin Othman Khoja, Al-Mirrat, investigation: Muhammad Al-Arabi Al-Zubaidi, Algeria, ANEP, 2007.
11. Hamdan bin Othman Khoja, The Mirror, presented and Arabized by Muhammad al-Arabi al-Zubairi, Algeria, The National Company for Publishing and Distribution, 1975.
12. Charles Robert Ageron, Contemporary History of Algeria from the Uprising 1871 to the Outbreak of the War of Liberation 1954, Volume Two, Algeria, Dar al-Ummah.٢٠٠٨ ,
13. Shalabi Scheherazade, The Ameri Oasis Revolutions and their Relationship to Popular Resistance in the Ziban Region in the Nineteenth Century, Master Thesis (unpublished), Hajj Lakhdar University, Batna, Algeria.(٢٠٠٩) ,
14. Salih Abbad, Algeria between France and the settlers 1830-1930, Constantine , University Press Office.
15. Saleh Assoul, The Algerian Refugees in Tunisia and Their Role in the Revolution ,١٩٦٢-١٩٥٦Master Thesis (unpublished), Algeria, University of Batna, 2009.
16. Saddam Attia Mudhi Al-Majma'i, The Role of the Jews in Algeria (1827-1962), a study in the political, social and economic aspects, PhD thesis (unpublished) , University of Tikrit, College of Education for Human Sciences, 2020.
17. Abdel Hamid Zouzou, Texts and Documents from the Contemporary History of Algeria ,١٩٠٠-١٩٣٠ Algeria, University Press Office, 2007.
18. Abd al-Rahman bin Muhammad al-Jilali, The General History of Algeria, Beirut, Dar al-Thaqafa, 1983, Part 3.
19. Eddah Ben Dahma, The Real Backgrounds of Real Estate Legislation in Algeria During the French Occupation 1830-1962, Algeria, Publications of the Ministry of Mujahideen, 2007.
20. Ammar Buhoush, The Political History of Algeria from the Beginning to 1962, Lebanon ,Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1967.

21. Ammar Amoura, Algeria, the Gateway to History, Algeria, Dar al-Ma'rifah, Bab al-Wad.٢٠٠٦ ,
22. Amirawi Ahmida, French Policy in the Algerian Sahara 1944-1916, Algeria, Ain Melilla.٢٠٠٩ ,
23. Amirawi ,Hamida and others, The Effects of Colonial and Settlement Policy in Algerian Society 1830-1954, Algeria, Dar Al-Qasaba Publishing House, 2007.
24. Amirawi ,Hamida and others, French politics and the Algerian resistance in the Skikda region 1838-1858, Algeria, Dar Al-Huda, 2004.
25. Amirawi Ahmida, History of Modern and Contemporary Algeria, Algeria, Dar Al-Huda, 2009.
26. Al-Ghaly Gharbi and others, the French aggression against Algeria, backgrounds and dimensions, Algeria, Dar Houma for publication and distribution, 2007.
27. Mohamed Elaraby Ould Khalifa, Occupation, Settlement, Algeria: An Approach to Social and Cultural History, Algeria, Thala Publications, 2010.
28. Mustafa Al-Ashraf, Algeria, the nation and society, translated by: Hanafi Ben Issa ,Algeria, National Book Foundation, 1983.
29. Malika Kaleel, Migration of Algerians from the Aures to France 1900-1939, Master Thesis (unpublished), Batna, Haj Lakhdar University, (2008-2009).
30. Musa Ashour, Methods of the French Victory to Seize the Awqaf , Works of Al - Muttaqa Al -Watan the first And the second about real estate in Algeria, AB, that the French occupation 1830-1962 , Algeria , Publications of the Ministry of Mujahiddin , 2007.
31. Nasser al-Din Saidouni and al-Mahdi Bou Abdali, Algeria in History (Ottoman Era), Algeria, National Book Foundation, 1984.
32. Nasreddin Ben Daoud, Confiscation of Algerian Lands and the Settlement Way of Peugeot ,Proceedings of the First and Second Forum on Real Estate in Algeria during the French Occupation 1830-1962, Algeria, Publications of the Ministry of Mujahideen, 2007.
33. Nasreddin Saidouni, a memorandum on the Constantine region, Al-Asalah Magazine, No. 71 ,Algeria, Ministry of Religious Affairs, 1979.
34. Yahya Bou Aziz, The Policy of Colonial Domination and the Algerian National Movement ,١٩٥٤-١٨٣٠ Algeria, Algerian Publications Office, 2007.
35. Yahya Bouaziz, With the History of Algeria in National and International Forums ,Algeria, University Press Office, 1999.
36. Yahya Bouaziz, The Algerian Revolutions During the Two Centuries (19th and 20th) ,Algeria, Dar Al-Baath, 1980.